

تحديات أمنية واقتصادية تدفع الدول العربية لاقتحام مجال التصنيع العسكري

الطموحات العربية الصاعدة تواجه مقاومة من الدول والشركات الكبرى المصنعة للأسلحة

هل تستطيع الدول العربية المستوردة للسلاح بكثافة تقليل حجم اعتمادها على الخارج؟ وهل تتمكن من إيجاد بيئة مناسبة لرواج بعض الصناعات المحلية في المجال العسكري لتخفيف حدة إنفاقها؟ وماذا عن الدول المصدرة التي يصعب أن تفرط في المنطقة العربية كهيئة حاضنة للصناعات والتوترات؟ أسئلة كثيرة تتردد الآن في بعض الأروقة العربية، بعد اتجاه دول مثل مصر والسعودية والإمارات، إلى وضع تصورات لتطوير عدد من صناعاتها العسكرية المحلية، في وقت تحاول تركيا إيجاد موطئ قدم لأنواع متعددة من أسلحتها، الذي أجرت عليه تجارب مختلفة في معاركها على أراضي كل من سوريا والعراق وليبيا.



أحمد جمال
صحافي مصري

وتتفق مع ظروف المناخ والعادات التي تتعرض لها. وأوضح أن بعض الدول العربية لديها استراتيجيات للتخلي عن استيراد الذخائر والمعدات الخفيفة، مثل المدافع ومضادات الدبابات من الخارج، والاكتفاء فقط بالأسلحة المتطورة التي تضمن توازن القوى بالمنطقة. إلى جانب أن هناك استراتيجيات مشتركة بين كل من مصر والأردن والإمارات، بشأن امتلاك التكنولوجيا من أجل استيعاب وتطوير المعدات العسكرية التي تأتي من الخارج.

جهود متلاحقة

تتسارع وتيرة تطوير الصناعات العسكرية السعودية ضمن خطة استراتيجية شاملة لتطوير قطاع الصناعة تحت مظلة رؤية الرياض التي تعاني هشاشة داخلية، الحاجة إلى أدوار أكبر للدول العربية المحورية خارج حدودها لمواجهة أزمات استعمارية لا تحظى بها من تركيا وإيران، ما يتطلب الاحتفاظ بقدرات إنتاجية في مجال الصناعات العسكرية، تسمح بالارتكاز إليها لمواجهة احتياجات الجيوش الإقليمية والأمريكية التي دفعت إلى انتعاش هذه السياسة لتحقيق مصطلح حماية الأمن القومي والتعامل مع انكماش اقتصاديات العديد من الدول.

وفرضت الحالة الأمنية القلقة التي تمر بها المنطقة، وتمدد بعض الأطراف المعادية والرغبة في الهيمنة على الدول التي تعاني هشاشة داخلية، الحاجة إلى أدوار أكبر للدول العربية المحورية خارج حدودها لمواجهة أزمات استعمارية لا تحظى بها من تركيا وإيران، ما يتطلب الاحتفاظ بقدرات إنتاجية في مجال الصناعات العسكرية، تسمح بالارتكاز إليها لمواجهة احتياجات الجيوش الإقليمية والأمريكية التي دفعت إلى انتعاش هذه السياسة لتحقيق مصطلح حماية الأمن القومي والتعامل مع انكماش اقتصاديات العديد من الدول.

القاهرة استفادت جيدا من درس حظر الولايات المتحدة منظومة تكنولوجيا الإصلاح والصيانة لطائرات «أف - 16» و«الأباتشي»

بالطبع هناك شوط كبير أمام ولوج الصناعات العسكرية الثقيلة، وهناك ضوابط تحكم هذه المسألة، لكن يبدو أن هذه الدول تؤمن بماثل القائل "طريق ألف ميل يبدأ بخطوة".

تريد هذه الدول الوصول إلى أسواق ناشئة تقارب جغرافيا معها في قارتي آسيا وأفريقيا وإتاحة المزيد من التعاون معها، بما يصب في صالح تحصين أبعاد الدققة، القومي، وتوظيف وجود نواة تصنيع عسكرية، مثل الهيئة العربية للصناعات بالقاهرة، يمكن تطويرها واستحداث أنظمة لإبرام صفقات أو المشاركة في عملية التصنيع.

تضع هذه الدول في حساباتها أنها ستكون أمام منافسة قوية مع تركيا، التي توظف تصديرها للسلاح المحلي لم نفوذها على عدد من دول القارة الأفريقية، من خلال إنتاج أسلحة متطورة تواكب المرحلة الحالية وتتماشى مع الطبيعة المحلية، ما يجعل التركيز منصبا بشكل أكبر على صناعة المدرعات والدبابات.

قال مستشار أكاديمية ناصر العسكرية، ولا يمكن أن تصل إليها الدول دون تولى التكنولوجيا إلى جانب استيراد المكونات الحديثة، بما يجعلها أكثر استقلالا في قرارها السياسي.

وأضاف لـ"العرب" أن القاهرة استفادت جيدا من درس حظر الولايات المتحدة منظومة تكنولوجيا الإصلاح والصيانة للطائرات "أف - 16" و"الأباتشي" في العام 2014، وقامت مصر بتدشين مصانع لتنفيذ صناعة هذه المعدات بالكامل في الداخل إلى جانب قيامها بتطوير المعدات والأسلحة الشرقية والغربية بحيث تتوافق مع مسرعات العمليات في الشرق الأوسط



نشوة النجاح

تجميع الأسلحة والمعدات والأجزاء المستوردة، ثم الوصول إلى مرحلة تجمع بين الاستيراد والتجميع الجزئي، وتعني تدرج التصنيع وتعميق نسبة التصنيع المحلي تدريجيا.

وتتمثل المرحلة التالية في الوصول بالصناعة العسكرية إلى القدرة على إنتاج أنظمة كاملة للسلاح، وقد يستمر خلالها استيراد بعض المستلزمات والمكونات من الخارج، ونهاية بمرحلة التصنيع الذاتي، الذي يتمثل وفقا للقرارات المالية والتكنولوجية العربية في الأسلحة والمعدات العسكرية التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متعددة.



عبد الفتاح الفاتحي
هناك رغبة في تقليص الإنفاق العسكري الذي يكلف المغرب كثيرا

ويصطدم التصنيع المحلي العربي للسلاح بجملته من المعوقات بحسب الدراسة التي نشرتها مجلة شؤون عربية، الصادرة عن جامعة الدول العربية، بعنوان "الصناعات العسكرية في المنطقة العربية.. الواقع والتحديات"، على رأسها الكلفة المرتفعة اللازمة للتصنيع الحربي، لأن تأسيس مصنع المدفعية مثلا يحتاج في مرحلة التأسيس إلى مليار دولار، ومصنع الدبابات إلى ملياري دولار، أما مصنع الطائرات فحاجته أكبر من ذلك، وترتفع هذه الأرقام كثيرا بشأن مصانع التقنيات الرفيعة.

أضف إلى ذلك مشكلات التنافسية التي تواجهه الأسلحة المحلية نظرا لتوسع الهوة بين القوى الإقليمية التي لديها خبرات واسعة في هذا المجال وتشكل المتقدمة علميا وتقنيا وصناعيا لإنتاج الأسلحة والتي ترى أنها سوف تصبح محكوما عليها بالفشل ما لم تستعن بالخبرات الأجنبية، ودأما ما يرتبط ذلك باستيراد الأسلحة من الخارج، مع السماح بإنتاج هذه الأسلحة محليا.

ويتفق البعض من الخبراء العسكريين على أن الطموحات العربية الصاعدة تواجه مقاومة من دول وشركات كبرى مصنعة للأسلحة تقدم صناعات تكنولوجية متطورة في مجالات الدفاع والتسلح، والأمر بحاجة إلى تطوير قدرات الكليات العسكرية، والاهتمام بالجوانب التكنولوجية بعيدا عن الدراسات العسكرية التقليدية، وشدد في تصريح لـ"العرب" على أن الدول العربية ستكون بحاجة إلى السير في بناء هرمي وصولا إلى توطئ صناعة الأسلحة عبر المرور بمراحل

الرمادية والأسلحة التقليدية وأسلحة الهواء المضغوط.

أكد مدير مركز الصحراء وأفريقيا للدراسات الاستراتيجية عبدالفتاح الفاتحي أن المغرب دشّن مشروعه نحو التسليح المحلي عبر وضع ترسانة تشريعية تمكن الشركات من تأسيس صناعات عسكرية وطنية أو بشراكة مع شركات دولية لدعم إنشاء الصناعات العسكرية عبر إصدار تراخيص التصنيع للقطاع العام والخاص بما يساهم في نقل الخبرات والتكنولوجيا العسكرية الحديثة.

وأشار في تصريح خاص لـ"العرب" إلى أن هناك رغبة طامحة في تقليص فاتورة الإنفاق العسكرية التي تكلف المغرب مبالغ طائلة، وتنويع قدراته العسكرية، بعيدا عن شروط مولوي السلاح لضمان الاستقلالية العسكرية، إلى جانب وجود خطط للتعامل مع الصناعات العسكرية كوسيلة لتفعيل حركية التنمية الاقتصادية.

ولفت الفاتحي إلى أن التشريرات الحديثة تمهد لتوقيع عقود لبناء التجهيزات الأساسية للإنتاج العسكري بإمكانيات ذاتية أو بشراكة أجنبية، بعد أن بدأ المغرب مفاوضات لتوطين شركتين فرنسيتين متخصصتين في الصناعات العسكرية البحرية في الداخل لدعم تنفيذ إنشاء قاعدة عسكرية مغربية بساحل مدينة أسفي المغربية.

لدى بعض الدول العربية الكثير من الشراكات مع أخرى أجنبية لتطوير الأسلحة وصناعتها، وتشارك في عمليات تطوير الأسلحة المصرية دول مثل الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا، والصين، وجنوب أفريقيا، وفرنسا.

ومن المقرر أن تطلق شركة رايون الأمريكية، وهي من أكبر 10 شركات الدفاع في العالم، لإنشاء مركز لها في السعودية، بغرض إنتاج أنظمة الدفاع الجوي، والقنابل الذكية، والذخائر المستعرة، وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات.

وأرجع المستشار بكلية القيادة والارتكاز اللواء محمد الشهاوي الارتكاز إلى القوى الدولية الفاعلة في صناعة التسليح إلى عدم وجود أيد عاملة بالدول العربية تستطيع أن تقدم صناعات تكنولوجية متطورة في مجالات الدفاع والتسلح، والأمر بحاجة إلى تطوير قدرات الكليات العسكرية، والاهتمام بالجوانب التكنولوجية بعيدا عن الدراسات العسكرية التقليدية، وشدد في تصريح لـ"العرب" على أن الدول العربية ستكون بحاجة إلى السير في بناء هرمي وصولا إلى توطئ صناعة الأسلحة عبر المرور بمراحل

جادة لبناء قواعد عسكرية ذات طابع وطني تمكن بعض الدول العربية من الاعتماد على قدراتها الذاتية، وتحقيق عوائد اقتصادية عبر إيجاد فرص عمل أكبر عن طريق تخصيص موارد الدولة في بناء بنية تحتية أساسية لاستيعاب وتشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة بمؤهلات تعليمية منخفضة، بدلا من الاعتماد على الاستيراد.

وثمة جهود تبذل للاستفادة من الحامضات المحلية المتوافرة بكثرة، خاصة التي لا تحتاج إلى صناعات وسيطة، إلى جانب أنها تجد مرونة في الانتشار بمختلف المناطق التي تضم خدمات أولية بما يؤدي إلى تحقيق تنمية متوازنة بين الداخل والخارج، ونمو مجتمعات إنتاجية جديدة محلية.

وتعول استراتيجيات عربية في هذا الفضاء على تسخير الموارد الوطنية في إقامة عدد كبير من الصناعات بما يجعل الاقتصاد الوطني متوازنا وتقيه من الكساد الذي قد يحدث في الصناعة الواحدة، أو الصناعات القليلة التي تخصص فيها الدول.

وكان ذلك دافعا نحو مصادقة العاهل المغربي الملك محمد السادس، في يوليو الماضي، على قانون يتعلق بتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، بهدف تقنين أنشطة التصنيع والتجارة والاستيراد والتصدير العسكري.

شركات أجنبية

شملت الأنشطة التي أقرها القانون المغربي، عقاد الحرب وأسلحة وذخيرة الدفاع ومكوناتها وفروعها وأجزاء عديدة منها، ومعدات الرؤية والمراقبة والرصد والاتصال المخصصة للعمليات العسكرية البرية والجوية والبحرية والفضائية، إلى جانب أسلحة القنص



توجه نحو التخلي عن استيراد الأسلحة الخفيفة